رسملة تكلفة القروض

دراسة تحليلية وانتقادية لتوصية مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)

رقم (٣٤)

دكتور زكريا محمد الصادق إسماعيل

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة ـ جامعة طنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

رسملة تكلفة القروض

دراسة تحليلية وانتقادية لتوصية مجلس

معايير المحاسبة المالية (FASB)

رقم (٣٤)*

١ ـ الجذور التاريخية لمحاسبة نفقات التمويل:

أن المعالجة المحاسبية لنفقات التمويل ليست مشكلة جديدة فمنذ مايزيد على سبعين عاما من الزمان أصدر معهد المحاسبين الأمريكيين (AIA) تقريرا محاسبيا عن هذه المشكلة تضمن الفقرة التالية:(١)

"Interest on investment is not an expenditures, but is at best only an anticipation of profits and, as such has no logical standing in the computation of production cost".

ولقد كان ومازال هذا الموضوع محل جدل علمى على نطاق واسع بين مفكرى الدخل الحقيقى من ضمن محاولاتهم للوصول الى أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات، وكذلك من ضمن محاولاتهم فى البحث عن إيجاد أفضل معيار لتطبيق أساس الاستحقاق(٢) فعلى سبيل المثال قد وجد الباحث أن هناك ٢٣٤ بحثا تم نشرهم فى هذا الموضوع خلال الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٢٦فى الولايات المتحدة(٣)، ولقد تم نشر عناوين هذه البحوث ومكان وزمان نشرها فى The Accountant's Index ويعتبر Edwin Guthrie (1886) أول من اقترح رسملة نفقات التمويل المتعلقة بمقاولات المبانى فلقد نشر بحثا فى مجلة Accountant عنوانه: "Payment of interest on capital during construction of works" (٤)

كما أشار Nicholson (1913) الى ضرورة الأخذ فى الاعتبار تكلفة حقوق الملكية كما هو موضح فى الفقرة التالية:(٥)

---

* هوامش البحث فى نهايته

"Interest on capital invested should be charged to the paper expense account before ascerlaining the actual profit from manufacturing or trading"

وحديثا أصبحت "نفقات التمويل" من الموضوعات الحيوية سواء فى نظريات الاقتصاد أونظرية التمويل وذلك بعد أن نشر العالمان[٦] Modigliani and Miller (1958) بحثهما القيم والذى كان بداية لتطوير نظرية المنشأة Firm Theory فى الأقتصاد ولنظرية هيكل التمويل الحديثة Modern capital structure Theory فى التمويل، ولقد قام العالمان بدراسة العوامل المؤثرة على هيكل التمويل فى الوحدات الاقتصادية، ولقد وجد أنه من أهم هذه العوامل تكلفة الأقتراض ومايترتب عليها من آثار على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، وكذلك مايترتب عليها من تكلفة للافلاس Bankruptcy cost ، ولقد بنى العالمان تحليلهما على أساس إفتراض عدم وجود نظام للضرائب ثم على أساس إفتراض وجود نظام للضرائب، ففى الحالة الأولى نجد أن هيكل الملكية ليس له علاقة بالقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، وبكلمات أخرى يمكن القول أن نسبة حقوق الغير فى الميزانية العمومية لأى وحدة إقتصادية لايعنى شيئا اذا لم يكن هناك نظام للضرائب، وبالتالى فان تكلفة الافلاس فى هذه الحالة تساوى صفرا. أما فى حالة إفتراض وجود نظام للضرائب فان إختيار الوحدة الاقتصادية لتمويل عملياتها سواء الجارية أوالرأسمالية عن طريق الاقتراض أفضل من التمويل عن طريق زيادة رأس المال حيث أن تكلفة الاقتراض تعتبر تكليفا على الربح وبالتالى تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم، أما تكلفة حقوق الملكية فانها تعتبر توزيعا للربح وليست تكليفا عليه، وفى نفس الوقت فقد وضع العالمان قيدا على الاقتراض بنسبة كبيرة من حقوق الملكية حيث أن زيادة نسبة القروض الى حقوق الملكية يؤدى الى أن تتحمل الوحدة الاقتصادية تكلفة افلاس قد تعادل أو تزيد على الميزة الضريبية Tax advantage التى تحصل عليها الوحدة الإقتصادية من الإقتراض. ويرى الباحث أن نقطة المديونية المثلى optimal debt point يجب أن تكون أقل من ١٠٠٪ من حقوق الملكية، بمعنى يجب أن تكون نسبة مجموع حقوق الغير الى مجموع حقوق الملكية بنسبة أقل من واحد الى واحد، حيث أنه بعد هذه النقطة يبدأ

منحنى القيمة السوقية الاقتصادية فى التنازل.

ومنذ أواخر الستينات ارتفعت نسبة التضخم Inflation rate ، كما حدث تطور تكنولوجى سريع مما أدى الى زيادة نفقات التمويل، وقيام بعض المحاسبين فى الوحدات الاقتصادية برسملة تكلفة القروض بدلا من إعتبارها مصروفا إيراديا، والجدول رقم (١) يوضح عينة من الوحدات الاقتصادية بالولايات المتحدة التى غيرت طريقة المعالجة المحاسبية لتكلفة القروض. (٧)

جدول رقم (١)

نسبة الوحدات الاقتصادية التى غيرت طريقة المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض من اعتبارها مصروفا ايراديا الى اعتبارها مصروفا رأسماليا

	١٩٦٩/٦٧	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
نسبة الوحدات الإقتصادية التى غيرت طريقتها	١.٣٪	٣.٥٪	٤.٢٪	٦.٧٪	٥.٧٪	٦.٨	٧.٨٪	٨.٦٪	٨.٦٪

من الجدول رقم (١) يلاحظ أن نسبة الوحدات الاقتصادية التى كانت تتبع طريقة رسملة الاقتراض الواردة فى العينة زادت من ١.٣٪ فى بداية الفترة (١٩٦٩/٦٧) الى ٨.٦ فى نهاية الفترة (١٩٧٧).

وفى أكتوبر ١٩٧٩ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التوصية رقم (٣٤) والتي أخذت بسياسة رسملة تكلفة القروض،ولقد أثارت هذه التوصية مناقشات علمية بين المؤيدين والمعارضين، ولقد ظهر ـ فى السنوات الأخيرة ـ اتجاه فى جمهورية مصر العربية للأخذ بما جاء فى هذه التوصية ـ ولذا رأى الباحث إيضاح الحقائق العلمية الخاصة بهذه التوصية وآثارها الأقتصادية.

٢ ـ أهداف البحث:

يتلخص الهدف العام لهذا البحث فى القيام بدراسة تحليلية وإنتقادية للتوصية رقم (٣٤) التى أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالولايات المتحدة

الخاصة برسملة تكلفة القروض، وذلك من خلال دراسة النقاط التالية:

أ ـ تقديم تأصيل علمى لمحاسبة نفقات التمويل عموما فى الفكر المحاسبى والفكر الأقتصادى.

ب ـ دراسة وتحليل أراء بعض واضعى السياسات المحاسبية (المنظمات المهنية) ومستخدمى السياسات المحاسبية (الإدارة العليا فى الوحدات الإقتصادية) ومراجعى السياسات المحاسبية (مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى) وكذلك آراء بعض الاكاديميين.

جـ ـ دراسة الأثار الإقتصادية لطريقة رسملة تكلفة القروض.

٣ ـ منهج البحث:

يستخدم الباحث النموذج الوصفى Descreptive Model لتحليل التوصية رقم (٣٤) السابق الإشارة اليها، ثم يستخدم النموذج الإيجابى positive Model لتحليل وتفسير الآثار الإقتصادية لطريقة رسملة تكلفة القروض التى أخذت بها هذه التوصية.

٤ ـ تنظيم البحث: (٨)

القسم الخامس من هذا البحث يختص بتحليل نفقات التمويل بين الفكر المحاسبي والفكر الإقتصادى، أما القسم السادس فانه يختص بتحليل توصية مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)رقم (٣٤) . أما القسم السابع فانه يختص بالآثار الإقتصادية لطريقة رسملة تكلفة القروض، أما القسم الثامن والأخير فانه عبارة عن خلاصة البحث ونتائجه العامة.

٥ ـ تحليل نفقات التمويل بين الفكر المحاسبى والفكر الإقتصادى:

لقد كان نتيجة لاتباع المحاسبون النموذج العيارى Normative Model فى تفسير وتحليل سلوك الإدارة العليا للوحدات الإقتصادية فى إختيار السياسات المحاسبية أن أصبح ليس هناك إتفاق حول الطرق أو القواعد أو الإجراءات أو السياسات المحاسبية وكذلك عدم الإتفاق حول بعض المفاهيم التى تعتبر أساسيات فى الفكر المحاسبى،

ولقد انعكس ذلك بالطبع على نفقات التمويل.

يقصد بعض المحاسبين[٩] بالنفقات عنصرين، الأول هو عنصر التكاليف ويقصد به كل أنواع النفقات التى يجب خصمها من الإيراد ولها علاقة مباشرة بتكلفة السلعة التى تنتجها أوالخدمة التى تؤديها المنشأة. والعنصر الثانى هو عنصر المصروفات التى يجب خصمها من الإيراد، ولكن ليس لها علاقة مباشرة بتكلفة السلع التى تنتجها أو الخدمة التى تؤديها المنشأة، إذن النفقات أعم وأشمل من التكاليف والمصروفات، وهى عبارة عن البنود التى تؤدى الى إختفاء الأصل مقابل الحصول أوتوقع الحصول على عائد معين يؤدى الى زيادة الإيرادات.

أما الخسائر فهى أى مصروف مفاجئ أوغير متوقع أوغير إرادى أوغير متكرر ولايتوقع من ورائه أى منفعة حاضرة أو مستقبلة، مثل تكلفة المبانى التى لم يتم استهلاكها وأهلكت بواسطة حريق والتى لايمكن إسترداد قيمتها من شركات التأمين ومثل سرقة قدر معين من أموال المشروع[١٠] أما الدكتور محمد عادل الهامى فيرى خلاف ذلك، فالخسائر ـ فى رأيه ـ عنصر من عناصر النفقات شأنها شأن التكاليف والمصروفات[١١]

اما النفقة عند الاقتصاديين فهى أيضا تضحية مقابل عائد، والمقصود بالتضحية هى تضحية الفرص المضاعة حيث أن توجيه الأنفاق من ناحية سلعة معينة تؤدى الى ضياع تكلفة إنفاق تجاه سلعة أخرى، أى تقاس النفقة عند الإقتصاديين عن طريق قياس تكلفة الفرصة المضاعة[١٢] ويلجأ الاقتصاديون الى مفهوم تكلفة الفرصة المضاعة عند تحديد تكلفة الإنتاج، ولايلقون بالا الى تكاليف الإنتاج التاريخية إيمانا منهم بأن مامضى قد ولى وانقضى، ويرون أن هذا المفهوم يسعفهم فى تحديد معنى النفقات بالنسبة للجماعة كلها وبالنسبة للمشروع الواحد أيضا[١٣]

ومما يجدر الإشارة اليه أيضا أن النظام المحاسبى الموحد قد جمع كل هذه المتناقضات (النفقات بمفهومها غير المتفق عليه فى الفكر المحاسبى والنفقات بمفهومها المستقر عليه فى الفكر الإقتصادى) فى إصطلاح واحد وهو "الإستخدامات" ولم

يراعى النظام أن هذا المصطلح (الإستخدامات) يستخدم بمفهوم أخر فى المحاسبة الإدارية وفى الفكر الإدارى بمعنى إستخدامات الأموال Uses of Funds، كما استخدمه النظام نفسه فى عنونة "قائمة الإستخدامات والموارد الرأسمالية" وخلاصة القول أن النظام لم يوفق فى إختيار هذا المصطلح، رغم أن عدم إختيار المصطلح المناسب يؤدى الى الأضطراب وسوء الفهم لدى قارئ القوائم المالية ويعد عيبا فى التقرير المحاسبي.

من العرض السابق يمكن القول أن المحاسبين يعترفون بالنفقات الفعلية، أما الإقتصاديون فانهم يركزون على تكلفة الفرصة المضاعة، ولقد انعكس هذا الخلاف على نظرة كل من الفكر المحاسبى والفكر الإقتصادى لنفقات التمويل، ولكى يوضح الباحث موقف كل من الفكر المحاسبى والفكر الإقتصادى من نفقات التمويل، لابد من الإشارة إلى أن المقصود بنفقات التمويل فى هذا البحث هو تكلفة الإقتراض وتكلفة حقوق الملكية.

بينما نجد أن المحاسبين يعتبرون أن تكلفة الإقتراض عنصرا من عناصرالنفقات، فانهم فى نفس الوقت يتجاهلون تكلفة حقوق الملكية ويعتبرونها توزيعا للربح وليس تكليفا عليه، كما يعالج المحاسبون تكلفة الاقتراض باعتبارها تكاليف زمنية وليست تكاليف إنتاجية إى باعتبارها مصروفا وليست تكلفة، بينما نجد أن الفكر الإقتصادى ينظر الى هذه النفقة بأنها يجب أن تشمل تكلفة الإقتراض وتكلفة الفرصة المضاعة فى نفس الوقت التى تعنى المنافع التى فقدها ملاك الوحدة الإقتصادية نتيجة إستثمار أموالهم فى هذه الوحدة، كما ينظر الفكر الإقتصادى الى هذه التكاليف باعتبارها تكاليف إنتاجية وليست تكاليف زمنية.

ومن يتتبع تاريخ الفكر المحاسبى يلاحظ أنه تأثر بالفكر الإقتصادى على مر العصور، وهذا ماحدث بالذات فى السبعينات فقد تأثر بعض المحاسبين بالفكر الإقتصادى فيما يتعلق بنفقات التمويل، ويمكن القول أن Anthony (1975) كان أكثر هؤلاء المحاسبون تأثرا بالفكر الإقتصادى فقد قدم تصورا لما ينبغى أن يتبعه

المحاسبون فى معالجة نفقات التمويل يمكن تلخيصه فيما يلى: (١٤)

أ ـ تعالج كل نفقات التمويل كمعالجة عناصر التكاليف الثلاثة المعروفة، وهى المواد الخام وتكلفة العمل والتكاليف الصناعية الأخرى.

ب ـ يجب أن تتضمن تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods Sold نصيبها من نفقات التمويل الخاصة بالالآت والمعدات التى استخدمت فى الإنتاج.

جـ ـ يجب أن تتضمن تكلفة المخزون التام والمخزون غير التام بنصيبهما من نفقات التمويل الخاصة بالالآت والمعدات التى إستخدمت فى الإنتاج.

دـ يجب أن تتضمن تكلفة المبانى الجديدة بنصيبها من نفقات التمويل أثناء عملية البناء ولكن عندما ينتهى البناء ويصبح الأصل الثابت صالحا للاستخدام يجب أن تتوقف عملية التحميل.

وخلاصة رأى Anthony هو النظر الى نفقات التمويل بشقيها سواء تكلفة الإقتراض أوتكلفة حقوق الملكية باعتبارها من التكاليف الإنتاجية وليس مجرد نفقة زمنية.

ويعتبر Defilese ـ أيضا ـ أكثر تحمسا لآراء الإقتصاديين فيما يتعلق بمعالجة نفقات التمويل فلقد ذكر مايلى: (١٥)

"The Figure that accountants now report as profits **omits a major hidden cost**, the cost of that give this factor the weight its deserues and put present accounting profits in **a more realistic light**".

ولقد أضاف أيضا:

"The time has come to **recognize the fact that the entire cost of capital, Whatever its sources**. must enter into cletermination of accounting profit".

وخلاصة رأى Defilese أن أخذ المحاسبون نفقات التمويل فى الحسبان مهما كان مصدرها سيؤدى الى أن يصبح صافى الربح فى هذه الحالة أكثر واقعية أى سيقترب

من المفهوم الإقتصادى له.

وخلاصة القول أن الإختلاف بين المحاسبين والإقتصاديين أوالإختلاف بين المحاسبين أنفسهم يشمل عدة عناصر :

أ ـ ينظر الفكر المحاسبى الي نفقات التمويل على أنها تكلفة الإقتراض فقط، أما الفكر الإقتصادى وبعض المحاسبين فإنهم ينظرون الى نفقات التمويل على أنها تشمل الشق الأول وهو تكلفة الإقتراض أما الشق الثانى فهو تكلفة حقوق الملكية.

ب ـ ينظر الإقتصاديون لنفقات التمويل باعتبارها تكلفة فرصة مضاعة، وينظر المحاسبون لنفقات التمويل طبقا لنوع النفقة، فتكلفة الإقتراض هى تكلفة فعلية، أما تكلفة حقوق الملكية فانها توزيعا للربح وليس عبء عليه.

جـ ـ بينما ينظر الإقتصاديون الى نفقات التمويل باعتبارها تكلفة إنتاجية شأنها شأن عناصر التكاليف الأخرى، ينظر المحاسبون لنفقات التمويل طبقا لنوع النفقة فتكلفة الإقتراض تعتبر تكلفة زمنية، أما تكلفة حقوق الملكية فهى ـ كما سبق الذكر ـ تعتبر توزيعا للربح وليس تكليفا عليه.

د ـ إختلف المحاسبون حول النظر الى تكلفة الإقتراض فيعتبرها البعض بأنها نفقة إيرادية ويعتبرها البعض الآخر نفقة رأسمالية، كما ينظر المحاسبون الى تكلفة حقوق الملكية على أنها مصروفا إيراديا وينظر البعض الآخر على أنها نفقة رأسمالية.

ويلخص الباحث فى الجدول رقم (٢) البدائل المختلفة لنفقات التمويل.

جداول رقم (٢)

البدائل المختلفة لنفقات التمويل

البيان	الفكر المحاسبى	الفكر الإقتصادى	البديل الثالث
نطاق تكلفة التمويل	تكلفة الإقتراض فقط	تكلفة الإقتراض وتكلفة حقوق الملكية	
نوع النفقة:			
تكلفة الإقتراض	نفقة فعلية	تكلفة الفرصة المضاعة	
تكلفة رأس المال	توزيعا للربح وليس تكليفا عليه	تكلفة فرصة مضاعة	
النفقة فى علاقتها بوظائف الوحدة الإقتصادية:			
تكلفة الإقتراض	نفقة زمنية	تكلفة إنتاجية	
تكلفة رأس المال	توزيعا للربح وليس تكليفا عليه	تكلفة إنتاجية	
المعالجة المحاسبية:			
تكلفة الإقتراض	مصروفا إيراديا	نفقة رأسمالية	
تكلفة رأس المال	اعتبرها توزيعا للربح	نفقة إيرادية	نفقة راسمالية

٦ ـ تحليل توصية مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) رقم (٣٤)

١/٦ مقدمة:

فى نوفمبر ١٩٧٤ أضاف مجلس معايير المحاسبة (FASB) الى أجندته موضوع (محاسبة تكلفة القروض) وفى سبتمبر ١٩٧٥ تم تكليف فريق مكون من ستة عشر خبيرا لاعداد مذكرة مناقشة Disscussion Memorandum لهذا الموضوع وصدرت هذه المذكرة فى ديسمبر ١٩٧٧، وتتكون هذه المذكرة من مائة وثلاثة وعشرون صفحة فقط منها ستة وأربعون صفحة مخصصة لهذه السياسة المحاسبية والقضايا المتعلقة بها،

أما باقى صفحات المذكرة فهى عبارة عن مقدمة وشرح لأهداف ونطاق الموضوع، بالإضافة الى ملاحق للمذكرة.

والسؤال الرئيسى الوارد فى مذكرة المناقشة هو :

ماهو البديل المحاسبى المناسب لمعالجة تكلفة القروض من الثلاث بدائل التالية:

أ ـ معالجة تكلفة القروض باعتبارها نفقة إيرادية (جارية) تحمل لحساب الأرباح والخسائر فى السنة المالية التى حدثت بها.

ب ـ معالجة تكلفة القروض باعتبارها نفقة رأسمالية كجزء من تكلفة الأصل التى تتعلق به.

جـ ـ الإعتراف بنفقات التمويل بشقيها (تكلفة القروض وتكلفة حقوق الملكية) باعتبارهما نفقة رأسمالية.

ومن دراسة البدائل المحاسبية الثلاثة السابق ذكرهم، يلاحظ أن المذكرة لم تتضمن البديل المحاسبى الرابع وهواعتبار تكلفة حقوق الملكية نفقة إيرادية (جارية).

وبعد صدور هذه المذكـــرة، وجهت لها عدة إنتقادات، يذكر الباحث فقرة من الخطاب الذى أرسله أحد مكاتب المحاسبةالثمانية الكبرى (BiG Eight) وهو مكتب Arthur Young and Co. والذى تضمن الفقرة التالية: (١٦)

"The Project does not deal with all relevant issues. Among the more important not dealt with are the accounting concepts of cost, depreciation, and net realizable value and the question of recognizing asset holding costs, in addition to interest costs".

من الفقرة السابقة يتضح أن المذكرة التى أصدرها المجلس أهملت الكثير من العناصر المرتبطة بتكلفة القروض ومن أهم هذه العناصر تحديد المفاهيم المحاسبية للتكلفة ومخصص الإهلاك والقيمة المنتظر تحقيقها وغير ذلك من العناصر التى لم يتفق حولها المحاسبون.

٢/٦ عناصر التوصية رقم (٣٤) وتحليلها:

١/٢/٦ التوصية بين المعارضين والمؤيدين:

فى أكتوبر ١٩٧٩ أصدر مجلس المحاسبة المالية (FASB) التوصية رقم (٣٤) وعنوانها "رسملة تكلفة القروض" التى وضعت معاييرالقياس والتقرير لتكلفة القروض، ولقد إختار المجلس البديل المحاسبي الثاني الوارد فى مذكرة المناقشة وهو معالجة تكلفة القروض باعتبارها نفقات رأسمالية كما هو واضح من عنوانها.

من دراسة وتحليل "منهجية" المجلس فى إصدار التوصيات الخاصة بالسياسات المحاسبية منذ يوليو ١٩٧٣، يلاحظ أى باحث أن المجلس حاول عند وضع هذه التوصية وضع خطوط عريضة للسياسة المحاسبية دون الدخول فى التفاصيل لكيفية معالجة تكلفة القروض من حيث القياس والتقرير، وبالتالى لم يستخدم المجلس منهجه التقليدى المعروف وهوالتدخل فى التفاصيل عند وضع معايير لسياسة محاسبية معينة كما فعل عند إصدار التوصية رقم (١٣) الخاصة بمحاسبة التأجير، وإتباع المجلس لهذا المنهج الجديد مؤشر على أن أعضاء المجلس السبعة كانوا يحاولون الأتفاق على الحد الأدنى لمعايير هذه السياسة المحاسبية حتى يمكن إقرارها بأغلبية ولوكانت غير مطلقة.

وكعادة المجلس فى تسجيل رأى الأقلية، فقد سجل فى نهاية التوصية بأن هناك ثلاث أعضاء لم يوافقوا على التوصية وهم Messrs. Black, kirk, and Morgan ولقد سجلوا تحفظهم كما يلى: (١٧)

"Information to be more useful in making national invesment, credit, and smiller decision than provided by including interest cost in the cost of assets".

وبالاضافة الى ذلك فان Mr. Morgan يعتقد أن تطبيق هذه التوصية يترتب عليه آثار إقتصادية سيئة تتلخص فيما يلى: (١٨)

(1) Restructuring of analysis models by financial analysts - and other users of financial statements and (2) Possible changes in laws and regulation as a result of reaction to the more liberal profitability concept in the statement.

وحتى يمكن تقييم رأى الأقلية السابق ذكره، يورد الباحث فيما يلى هدفى المجلس من رسملة تكلفة القروض وهي:

أ ـ امكانية قياس وتقويم الأصول التى يتم إعدادها داخل الوحدة الإقتصادية بطريقة أكثر دقة.

ب ـ طريقة رسملة تكلفة القروض تؤدى الى عمل مقابلة أفضل بين النفقات والإيرادات حيث يتم عمل مخصصات إهلاك للأصول الثابته بمافيها تكلفة القروض التى حملت لها.

من مقارنة هدفى المجلس فى إصدار هذه التوصية التى وافقت عليها الأغلبية غير المطلقة للمجلس وتحفظات الأقلية لهذه التوصية، يجد الباحث أن هذا الخلاف هو خلاف جذرى يرجع حول عدم الإتفاق على معيار إختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية، فمن المعروف أن هناك مدخلين لإختيار هذه البدائل والطرق **أولهما** مدخل البحث عن الدخل الحقيقى True Income Approch وهذا المدخل يعتمد على النموذج العيارى Normative Model ويسعي الى تحقيق أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات أى يحاول إختيار البديل المحاسبي الذى يحقق أفضل مقابلة بين النفقات والايرادات **وثانيهما** مدخل الآثار الإقتصادية للسياسات المحاسبية Economic Consequences of Accounting policies Approach ، فبينما حدد المجلس هدفى التوصية طبقا للمعيار الأول (سواء كانت النتيجة التى توصل اليها المجلس صحيحة أوغير صحيحة)، فان آراء الأقلية تعكس إيمانهم بضرورة إتباع المعيار الثانى ولذا فان تحفظهم ينعكس على الآثار التى تترتب على تطبيق التوصية، وعلى أن السياسة التى تم إختيارها لاتؤدى الى خدمة القرارات الإستثمارية والتمويلية وبالاضافة الى رأى الأقلية فى التوصية.

يورد الباحث عينة من إعتراضات مجمع المحاسبين الوطنيين National Accountants Association (NAA) وكذلك اعتراضات مؤسسة المحللين الماليين Financial Analysts Foundation (FAF) ، ولقد اختار الباحث من

اعتراضات مجلس المحاسبين الوطنيين (NAA) النقطتين التاليتين: [١٩]

1- Interest costs are financing costs which should be reflected as period charges.

2- Regardless of stringency of criteria for capitalization classification problems inveitably would surface, thus working against the narrowing of accounting alternatives (and therefore toward futher erosion of credibility of financial statements).

أما بالنسبة لاعتراضات مؤسسة المحليين الماليين (FAF) فقد إختار الباحث الفقرات التالية [٢٠]

"This committee belives strongly that interest on debt should be treated as an expense of the period in which it is incurred. We disagree with the capitalization of interest as described in the FASB's proposed statement, and reiterate the facts which logically the expense treatement of interest costs incurred, for the following reasons"

"Interest on borrowed funds accrues regardless of the use of the funds. **Acquistion of funds Per se does not generate revenues**".

"Costs of the funds should be charged against the period in which the funds **made available**"

"Capilatizing interest on debt requires the Presupposition that acquisition of an asset was **caused** by use of debt funds. **In some cases specific debt may be traced to specific asset acquistion, but in most cases funds are commingled** and attribution of specific funds to spcific assets is arbitrary and unfounded".

"Although capitalization of interest would make the cost of a selfconstructed asset comparable to a purchased asset, we find no reason why this result is desirable. Financial statements should reflect the consequences of management decisions: To construct or purchase entails different costs".

والانتقادات الموجهة لطريقة رسملة تكلفة القروض من مجمع المحاسبين الوطنيين (NAA) أو من مؤسسة المحللين الماليين (FAF)تتلخص فى نوعية تكلفة الإقتراض.. حيث يرى المجمع والمؤسسة بأنها تكلفة زمنية وبالتالى يجب إعتبارها تكلفة جارية يتم تحميلها لحساب الأرباح والخسائر فى السنة المالية التى استحقت فيها، وخاصة أن الإيرادات ليست هى وليدة مباشرة لعملية شراء الأصل، ولقد أشارت مؤسسة المحليين الماليين (FAF) ـ أيضا ـ الى أنه فى بعض الحالات ـ وليس فى معظم الحالات ـ يتم تخصيص القرض لشراء أصل بعينه.

ومن مؤيدى هذه التوصية مكتب Deloitte Haskins & Sells وهو أحد مكاتب المحاسبة الثمانية الكبرى (Big Eight) ولقد ورد هذا التأييد فى خطاب للمجلس وفيما يلي الأسباب التى استند اليها المكتب: (٢١)

1- Interst on funds specifically borrowed, being a consequence of the decision to acquire for construct an asset, should be accounted for in the same manner as other acquisition or construction costs..i.e., as part of the cost of the asset.
2- Relatively improved comparability of net income, rate of return, and asset values for individual firms over time and amang firms, regardless of whether assets are acquired or constructed with borrowed funds, would be achieved.
3- There is a cause-and-effect relationship betwen the borrowing of funds and subsequent generation of revenues upon the employment of the asseet, because without the borrowed funds the asset would not have been generated.

والنقطة الرئيسية فى هذه الرسالة هى أن رسملة تكلفة القروض تؤدى الى تحسين عملية المقارنة بين المعلومات الخاصة بهذا العنصرسواء المقارنة التى تتم بين السنوات المالية أوالمقارنة التي تتم بين الوحدات الإقتصادية.

إذا رغبنا فى تحليل هذه النقطة فيجب أن نحدد مقدما أن سوق رأس المال سوق غير كاملة Imperfect Market وبالتالى فان البيئة الإقتصادية يجب تحليها على ضوء

هذه الحقيقة، فنجد أن Stiglitz (1972) يذكر أن معدل الفائدة يعتمد على القروض والمخاطرة ويذكر أن هذا المعدل غير مساو لمعدل عائد رأس المال، كما أن الإفتراض يعتمد على عدة عوامل أخرى منها قوة الوحدة الإقتصادية ذاتها.

ومن الحقائق الإقتصادية المعروفة ـ أيضا ـ وجود علاقة بين معدل التضخم وسعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يجب أن يتضمن معدل التضخم، ولذا فانه نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم سواء فى جمهورية مصر العربية أوفى الخارج فان معدل سعر الفائدة فى إرتفاع مستمر، وبالتالى فانه عندما يكون سعر الفائدة عاليا فان مبلغ تكلفة القرض المراد رسملته ومعدل إهلاك هذه التكلفة سيكون عاليا أيضا والعكس صحيح، كما أن هناك نقطة أخرى تفسد عملية المقارنة عند إتباع هذه التوصية وهى أن درجة الإعتماد على التمويل عن طريق القروض تختلف من وحدة إقتصادية إلى أخرى، وقد تختلف طبقا لنوع النشاط الإقتصادى أوغير ذلك من العوامل.

٢ ـ الأصول التى تخضع لرسملة تكلفة قروضها:

وضع المجلس معيار للأصول التى تخضع تكلفة قروضه لما ورد فى التوصية رقم (٣٤) المشار اليها، وهذا المعيار يتمثل فى أن هناك نوعين من الأصول **أولهما** الأصول التى يتم إعدادها بواسطة الوحدة الإقتصادية بغرض إستخدامها بواسطتها أيضا مثل آلات ومعدات صناعية أو مخازن للتخزين أو التوزيع أو غير ذلك، **وثانيهما** أصول للبيع أوللتأجير مثل مشروعات تقسيم الأراضى أو بناء البواخر والسفن.

أما الأصول التى لايجب أن تتم رسملة تكلفة قروضها فهى تشمل ـ طبقا للتوصية ـ ثلاث أنواع **أولهما** المخزون الذى لم يتم تصنيعه، **وثانيها** الأراضى التى لايكون الغرض منها الإستخدام، **وثالثهما** الأصول التى سيبدأ أو بدأ أستخدامها فى أنشطة الوحدة الإقتصادية، وكان المعيار الذى حدده المجلس للفصل بين هاتين المجموعتين من الأصول محل إنتقادات من مستخدمى السياسات المحاسبية ومراجيعها، ونظرا لأهمية هذه الإنتقادات يورد الباحث عينة منها:

أولى هذه الإنتقادات وجهت من مكتب Arthur Young & Co. فى رسالة موجهة للمجلس يذكر الباحث منها الفقرة التالية: (٢٢)

"The board does not define, or otherwise clarify what is meant by discrete projects. "Is a discrete project limited to only one or few assets as is implied by paragraph 46, paragraph 10 states: "However, interest shall not be capitalized for inventories that are routinely manufactured or otherwise produced in large quntities on a repetitve basis". It is not clear whether those inventories are discrete projects but constitute an exception to paragraph 96, or whether they are not considered to be discrete projects. Also , the expression "routinely manufactured or otherwise produced in large quantities on a repetitve basis" is confusing. Do either or the phrases "in large quantities" or "on a repetitve basis" modify "routinely manufactured?" what is meant by "routinely manufactured?" Do the anaswers depend on whether it can be demonstrated that the informational benefit capitalizing interest on inventoris justifies the cost of doing so?.

وثانى هذه الانتقادات موجهة من مكتب (٢٣) Doloitte Hosfine & Sells ويذكر الباحث منه الفقرة التالية:

"It is not clear whether both the contractor and the customer are required to capitalize interest on qualifying expenditures during the construction period when assets are under construction pursuant to the terms of a long tem contract.

والانتقاد الثالث ذكر فى عدد من نشرة Accounting Issue - Bear Stearns وتذكر منه الفقرة التالية: (٢٤)

"...It seems reasonably clear that airplanes built by boeing or other airframe manufactures would require interest capitalization during their construction peroid.. . on the other hand, computers being manufactured for inclusionin a lease base such as IBM's would **not qualify** for

capitalization, since the productive process is essentially repetitive and routine. . . Samller airframe manfacturers producing large computers to order may be able to capitalize interest.".

وتتلخص الانتقادات الواردة فى الفقرات السابقة فيما يلى:

أ ـ عدم وضوح الكثير من المفاهيم التى استخدمتها التوصية.

ب ـ عدم وضوح كيفية تطبيق الأصول التى تخضع لرسملة تكلفة قروضها وخاصة فى صناعة المقاولات، فهل كل من المقاول والعميل له حق رسملة تكلفة القروض الخاصة بعملية المقاولات.

جـ ـ مدى تطبيق معايير الأصول التى تخضع لرسملة تكلفة قروضها فى بعض الصناعات مثل صناعة الطائرات وصناعة الحاسبات الالكترونية.

٣/٢/٦ المبلغ الذى يجب رسملته:

المبلغ الذى يجب رسملته فى السنة المالية يجب تحديده بواسطة تطبيق معدل الفائدة إلى متوسط تكلفة الأصل فى خلال نفس السنة، مع مراعاة المعيارين التاليين:

أ ـ لو كان هناك مبلغ محدد مقترض جديد يتعلق بأصل معين، فان معدل رسملة القرض يجب أن يكون معادلا لمعدل الفائدة الجارى فى سوق رأس المال.

ب ـ مجموع الفوائد التى يتم رسملتها فى السنة المالية يجب ألا تزيد على تكلفة القروض المستحقة على الوحدة الاقتصادية خلال هذه السنة.

ولقد أصدر المجلس كتيبا رقم ٨١ ـ ٥ وعنوانه:

"Offsetting Interest Code to be Capitalized With Interest Income".

أوضح فيه كيفية تحديد مبلغ تكلفة القرض التى يجب رسملته كجزء من تكلفة الحصول على الأصول، نذكر منها الفقرة التالية:(٢٥)

"The provision for determining the amount of interest cost incurred and the rates applicable to borrowings outstanding. Temporary Short term investment decisions are not related to determination of the acquisition cost of the asset or to the allocation of that cost against revenues of the periods benefits by the asset. Accordingly, meeting or offestting of interest income against interest cost is not permitted by statement."

٤/٢/٦ رسملة تكلفة القروض:

يجب أن تبدأ فترة احتساب رسملة تكلفة القروض عندما تتوافر ثلاث شروط أولها الأنفاق الفعلى للأصل، ثانيهما بداية العمل لكى يصبح الأصل صالحا للاستخدام . ثالثهما استحقاق فائدة القرض، وتنتهى فترة رسملة تكلفة القروض عندما يكون الأصل صالحا للاستخدام. ولقد أشارSmith and imdieke الى المشاكل التى تثار عندما يجب أن تنتهى رسملة تكلفة القروض فى الفقرات التالية: (٢٦)

"(1) Assests are completed in parts, and each part is capable being used while work continues on other parts, (2) The asset must be completed in its entirety befor any part of the asset can be used, or (3) The asset cannot be used effectively until a separate facility is completed. the borad offers guidelines for these situations. In the first situation, interest capitalization shall and on the indivdual part when it is substantially complete and ready for its intended use, even though work continue on the remaining parts. For assets in the second category, interest capitalization shall continue until the entire asset is substantially complete and ready for its intended use, In the third case, interest capitalization shall continue the separate facility is substantially complete and ready for its intended use. An example of the last circumstance is a situation where an oil well has been drilled, but production cannot commence until a transportation system, such as a pipeline, is in place".

٥/٢/٦ الافصاح عن رسملة تكلفة القروض:

لقد حددت التوصية كيفية الافصاح فيما يتعلق برسملة تكلفة القروض كما يلى:

أ ـ بالنسبة للسنة المالية التى لايوجد بها تكلفة قروض تحتاج الى رسملة، يجب الافصاح فى التقرير المالى للوحدة الاقتصادية عن مبلغ تكلفة القروض المستحقة والمحملة كمصروف ايرادى فى هذه السنة.

ب ـ بالنسبة للسنة المالية التى يوجد بها تكلفة قروض تحتاج الى رسملة، يجب الافصاح فى التقرير المالى للوحدة الاقتصادية عن مبالغ تكلفة القروض المستحقة على الوحدة فى هذه السنة المالية والمبلغ الذى يجب رسملته.

ويرى الباحث أن مستوى الافصاح الذى أوصى به المجلس يقل كثيرا عما يجب أن يكون، واذا كان المستوى الذى يجب أن يكون هو مستوى الافصاح الكامل مع الأخذ فى الحسبان سياسة الأهمية النسبية، فكان يجب على التوصية أن تنص على مستوى الافصاح التالى:

أ ـ بالنسبة للسنة المالية التى لايوجد بها تكلفة قروض تحتاج الى رسملة، يجب الافصاح عن تكلفة القروض المستحقة والمحملة على المصروفات فى الحسابات الختامية لنفس السنة المالية.

ب ـ يجب الافصاح عن مبالغ تكلفة القروض المستحقة خلال السنة المالية فى الايضاحات الملحقة بالميزانية العموميةوالحسابات الختامية.

جـ ـ يجب الافصاح عن آثار رسملة تكلفة القروض على صافى الربح وعلى نصيب السهم الواحد من صافى الربح مع عمل مقارنة اذا اتبع البديل المحاسبى الآخر وهو اعتبار كل تكاليف القروض .. نفقة جارية وذلك فى الايضاحات السابق الإشارة اليها.

د ـ يجب الافصاح عن أسباب تطبيق رسملة تكلفة القروض ومدى توافر المعايير الواردة فى التوصية رقم (٣٤) المشار اليها وذلك فى الايضاحات السابق الإشارة اليها.

٧ ـ الآثار الاقتصادية لرسملة تكلفة القروض:

٧ /١ مقدمة:

من المعروف أنه من الخصائص البارزة فى مهنة المحاسبة وجود عدة بدائل لكل سياسة محاسبية، وذلك بالرغم من محاولات الباحثين منذ ماقبل عام ١٩٢٦للبحث عن أفضل بدائل للسياسات المحاسبية التى تؤدي الى أفضل مقابلة بين النفقات

والإيرادات والتى تؤدى بدورها الى تحقيق الهدف الآخير وهو البحث عن الدخل الحقيقى، الا أنه مازالت مهنة المحاسبة تشمل عدة بدائل لكل سياسة محاسبية، والصراع بين مؤيدى ومعارضى تكلفة القروض ماهو الامثال واحد على هذا الخلاف (٢٧).

وفى السنوات العشرين الآخيرة زادت أهمية المعلومات المحاسبية ـ وهى المنتج الوحيد لتطبيق بدائل السياسات المحاسبية ـ فى عملية اتخاذ القرارات، ولم يعد الهدف الأول والأخير للمحاسبة هو تحديد الأعمال وتحديد المركز المالى للوحدة الاقتصادية، ولكن أصبحت المعلومات المحاسبية تستخدم كمدخلات رئيسية فى عملية اتخاذ القرارات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك استخدام المعلومات المحاسبية كمدخلات لنماذج التنبوء Prediction Models ونماذج الإختيار Choice Models وغير ذلك من النماذج، ولذا برز مدخل جديد لاختيار بدائل السياسات المحاسبية وهو البحث عن الآثار الاقتصادية للبديل المحاسبى، ويقصد به آثار استخدام بديل السياسة المحاسبية على المعلومات والقرارات التى يتخذها مستخدمى المعلومات المحاسبية سواء على مستوى المستثمر أو المقرض أو على مستوى سوق رأس المال أو على المستوى القومى ولقد ذكر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فى تقرير بحثى Research Report أصدره فى عام ١٩٧٨ عن هذه الآثار، وفى رأى الباحث أن الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية تتلخص فى النقاط التالية: (٢٨)

أ ـ تنتج الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية باتباع أحد بدائل أوطرق هذه السياسات عن طريق واضعيها، أو عند قيام الإدارة العليا بإختيار أحد البدائل أو الطرق أو القيام بتغيير البديل المطبق.

ب ـ تؤثر السياسات المحاسبية تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على "المعلومات" وعلى "القرارات" سواء بالنسبة للمستثمر أو على مستوى الوحدة الاقتصادية أوعلى مستوى سوق رأس المال أو على المستوى القومى.

جـ ـ تؤثر السياسات المحاسبية على إنتقال الثروة وتوزيع الموارد.

من العرض السابق يمكن القول أن هناك مدخلين لتحليل واختيار بدائل السياسات المحاسبية ومنها رسملة تكلفة القروض الصادرة بالتوصية رقم (٣٤) **أولهما** استخدام مدخل البحث عن الدخل الحقيقى **وثانيهما** استخدام مدخل الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية.

٢/٧ الآثار الاقتصادية لرسملة تكلفة القروض على المعلومات المحاسبية:

بوجه عام فان أى بديل محاسبى واهمال البديل الآخر يؤدى الى تغيرات موجبة أو سالبة على بعض عناصر القوائم المالية، وهذه القاعدة ــ ايضا ـ تنطبق على إتباع طريقة رسملة تكلفة القروض بدلا من إعتبارها تكلفة جارية، وسيذكر الباحث ـ هنا ـ أثر طريقة تكلفة القروض على بعض المعلومات المحاسبية مثل صافى الربح وجودة صافى الربح ونصيب السهم الواحد من صافى الربح، كما سيحاول الباحث الاستعانة بدراسة تطبيقية.

قام الباحث بتحليل التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧٨/١٢/٣١ (وهى السنة السابقة لصدور التوصية المشار اليها) وذلك لسبعة عشر وحدة اقتصادية أمريكية وكانت نتائج التحليل كما هى موضحة فى الجدول رقم (٣)،

جدول رقم (٣)

تحليل المعلومات المحاسبية الخاصة برسملة تكلفة القروض

لستة عشر وحده اقتصادية امريكية من واقع تقاريرها المالية المنشورة

عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧٨/١٢/٣١

اسم الوحدة الاقتصادية	معدل الرسملة Capitalization Rate	متوسط مجمع المصروفات Average Accumulated Expenditures	الفائدة التى يجب رسملتها Interest to be Capitalized	الزيادة فى صافى الربح بعد خصم الضرائب After-Tax increase in Net Income	الزيادة فى نصيب السهم من صافى الربح Increase in EPS	نسبة الزيادة فى نصيب السهم من صافى الربح Increase in EPS
Allied Stories	٧ر٢٪	١٧ر٥	١ر٣	٧ر	٠٣ر	١٪
American cyanamid	٧ر٩٪	١٥٧ر٥	١٢ر٤	٦ر٧	١٤ر	٤٪
Celanese Corp	٧ر٤٪	١٥٧ر٥	١١ر٦	٦ر٣	٤٤ر	٦٪
Armco	٨ر٨٪	٤٦ر٦	٤ر١	٢ر٢	٠٤ر	١٪
Deere & Chemical	٧ر٤٪	٥٣ر١	٣ر٩	٢ر١	٠٤ر	١٪
Dow chemical	٨ر٤٪	١٢٤٨ر٢	١٠٤ر٨	٥٦ر٦	٣١ر	١٠٪
E.I. du pont	٩ر٥٪	٥٢٧ر١	٥٠ر١	٢٧ر١	٥٦ر	٣٪
General Instrument	٨ر٣٪	١٥ر٧	١ر٣	٧ر	٠٩ر	٢٪
Hughes Tool	١٣ر٢٪	٢٢ر٢	٢ر٩	١ر٦	١١ر	٢٪
W.R. Grace	٧ر٦٪	٦٦ر٥	٥ر١	٢ر٧	٠٦ر	٢٪
K-Mart	٤ر٨٪	٤٠ر١	١ر٩	١ر٠	٠١ر	—
R.H. Macy	٦ر٥٪	٤٩ر٠	٣ر٢	١ر٧	١٦ر	٢٪
Merck & Co.	٨ر٦٪	١٠٧ر٠	٩ر٢	٥ر٠	٠٧ر	٢٪
Polaroid	٧ر٩٪	٥١ر١	٤ر٠	٢ر٢	٠٧ر	٢٪
Union carbide	٧ر٥٪	٦٢٣ر٥	٤٦ر٨	٢٥ر٣	٣٩ر	٦٪
Us.to bacco	٨ر٣٪	٤ر٦	٤ر	٢ر	٠٢ر	١٪
United Technologies	٩ر٨٪	٧٥ر٥	٧ر٤	٤ر٠	٠٨ر	٢٪

ولقد استخلص الباحث النتائج التالية:

أ ـ تكلفة القروض التى تم رسملتها فى هذه السنة المالية تتراوح بين ٤٠٠٠٠ دولار (شركة US Tobacoo)، ١٠٤,٨ مليون دولار (شركة Do Chemical).

ب ـ نطاق معدل رسملة تكلفة القروض تتراوح مابين ٤,٨٪ (شركة K - Mart)، ١٣,٢٪ (شركة Hughes Tool).

جـ ـ الزيادة فى صافى الربح بعد خصم الضرائب الدخلية نتيجة لاستخدام طريقة رسملة تكلفة القروض بدلا من إعتبارها تكلفة جارية تتراوح مابين ٢٠٠٠٠٠ دولار (شركة Us To bacoo) حيث أن هذه الشركة لديها أقل تكلفة قروض تم رسملتها، ٥٦,٦ مليون دولار (شركة Dow chemical) حيث أن هـذه الشركـة ـ أيضا ـ لديها أكبر تكلفة قروض تم رسملتها.

د ـ الزيادة فى نصيب السهم من صافى الربح نتيجة لاستخدام طريقة رسملة تكلفة القرض بدلا من إعتبارها تكلفة جارية تتراوح مابين ٠,٠٠٢ دولار (شركة Us Tobacoo)، ٠,٥٦ (شركة E.I dupont).

ويترتب على هذه النتائج أن رسملة تكلفة القروض تؤدى الى الآثار الإقتصادية التالية على المعلومات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية:

أ ـ تعظيم صافى الربح حيث أن تطبيق رسملة تكلفة القروض تؤدى الى تأجيل تحميل هذه التكاليف للسنة أو السنوات القادمة، ويتوقف عدد السنوات على العمر الإنتاجى للأصل الثابت المتعلقة به، وبالتالى يمكن القول أن الفرق بين صافى الربح الناتج عن تطبيق هذه الطريقة وصافى الربح الناتج عن إعتبار تكلفة القرض نفقة جارية يمثل صافى ربح غير حقيقى (دفترى) حيث أنه ليس نتيجة نشاط إقتصادى حقيقى ولكنه نتيجة إختيار بديل محاسبى وإهمال بديل محاسبى آخر.

ب ـ يترتب على النقطة السابقة (أ) أن المؤشرات المحاسبية والاقتصادية التى تقيس ربحية الوحدة الاقتصادية مثل العائد على الإستثمارات ROI و الدخل المتبقى Residual income (RI) وغيرهما، لاتمثل الواقع الاقتصادى وبالتالى يجب أخذ

هذه المؤشرات بالحذر عند استخدامها فى اتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية وغير ذلك من القرارات.

جـ ـ من المعروف علميا أن التوسع فى إختيار السياسات المحاسبية التى تؤدى الى رسملة التكاليف يؤدى الى تدنية جودة صافى الربح، كما أنه من المعروف علميا ـ أيضا ـ أن هناك علاقة سلبية بين صافى الربح (كمية) وجودة صافى الربح، وعدم المحافظة على جودة صافى الربح يؤدي الى تدنية رأس المال العينى Physical capital والمعيار العلمى الذي يجب أن يستخدم للفصل بين جودة صافى الربح العالية وجودة صافى الربح المنخفضة هو مدى اقتراب أوتباعد صافى الربح عن صافى التدفقات النقدية.

ـ تعظيم الأصول الثابته التى تم إقتنائها عن طريق القروض والتسهيلات الإئتمانية حيث يتم إضافة تكلفة القروض الى هذه الأصول الثابته، وهذا يؤدى بالتالى الى تعظيم مجموع الأصول الذى يستخدم كمؤشر لمدى حجم الوحدة الإقتصادية، كما يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للتفرقة بين الوحدات الإقتصادية المحتمل اعلان افلاسها اقتصاديا أو المحتمل عدم اعلان افلاسها اقتصاديا. (٢٩)

ـ ـ افساد عملية المقارنة سواء بين المعلومات المحاسبية لنفس الوحدة لعدة سنوات حيث أن تكلفة القروض ومعدل رسملتها تختلفان من سنة مالية الى أخرى، كما أنه يفسد عملية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية فى نفس القطاع حيث أن ذلك يتوقف على الظروف التمويلية لكل وحدة إقتصادية.

جدول رقم (٤)

تحليل المعلومات المحاسبية المتعلقة بطريقة رسملة تكلفة القروض لبعض الوحدات الاقتصادية التى اعتبرت التوصية فرصة ذهبية

اسم الوحدة الاقتصادية	نصيب السهم من صافى الربح ١٩٧٨	نصيب السهم من صافى الربح ١٩٧٩	الزيادة أو النقص	الزيادة فى نصيب السهم من صافى الربح نتيجة تطبيق طريقة رسملة تكلفة القروض
Avon	٣,٨٩	٤,١٧	٠,٢٨	٠,٠٩
Boarden	٤,١٩	٤,١٢	(٠,٠٧)	٠,١١
Federal Paper Board		٣,٣٣	—	٠,٣٢
Norlin	٤,٩١	٥,٢١	٠,٣٠	٠,٩٦
Northwest Industries	٤,٩٠	٥,٦٠	٠,٧٠	٠,١٦
Phelps Dodge	١,١٦	٥,٠٦	٣,٩٠	٠,٦٥
Southland Crop	٠,٧٤	٠,١٠	٠,٦٤	٠,٠٩
Us Steel	٢,٨٥	(٣,٤١)	(٦,٢٦)	٠,٢٥

٣/٧ الآثار الاقتصادية لطريقة رسملة تكلفة القروض على دالة هدف الإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية:

فى هذا القسم سيقوم الباحث بتحليل الآثار الاقتصادية لطريقة رسملة تكلفة القروض على داله هدف الإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية وذلك فى ضوء نظرية تكلفة الوكالة. تنظر هذه النظرية لأى وحدة إقتصادية على أنها عبارة عن "مجموعة من التعاقدات بين الأطراف التى تتكون منها الوحدة الإقتصادية" (٣٠) ومن بين هذه التعاقدات تعاقد حاملى الأسهم مع الإدارة العليا التى كانت وليدة انفصال الملكية عن الإدارة، واستعانة الوحدات الاقتصادية العملاقة بالادارة المهنية، ويطلق على العلاقة بين حاملى الأسهم والادارة العليا فى الوحدات الاقتصادية علاقة وكالة Agency Relationship وتتكون هذه العلاقة من اصيل (حاملى الأسهم) ووكيل (الادارة العليا)، وفى مثل هذه العلاقة على الوكيل (الادارة العليا) أن يحقق دالة هدف الأصيل (حاملى الأسهم). وذلك بمقابل مادى، ولكن حيث أن للوكيل ـ أيضا ـ داله هدف فانه يحاول تحقيق دالة هدف الأصيل بالطريقة أوبالاسلوب الذى يحقق داله هدفه.

لقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بدأ سريان التوصية المشار اليها فى السنة المالية التى تبدأ بعد ١٩٧٩/١٢/١٥، كما سمح المجلس بسريان هذه التوصية فى السنة المالية التى تبدأ قبل ١٩٧٩/١٢/١٦، ولقد لاحظت أحد المنظمات المهتمة بالسياسات المحاسبية (٣١) أن الكثير من الوحدات الاقتصادية أعتبرت تطبيق هذه التوصية فرصة ذهبية لكى تستطيع الادارة العليا فى هذه الوحدات تعظيم صافى الربح فى السنة المالية المنتهية فى ١٩٧٩/١٢/٣١، والجدول رقم (٤) يوضح تحليل للمعلومات المحاسبية لبعض هذه الوحدات التي طبقت التوصية فى السنة المالية التى صدرت فيها، ومن الجدول المشار اليه يتضح أن هناك زيادة فى نصيب السهم من صافى الربح يصل فى بعض الوحدات الاقتصادية الى دولار واحد نتيجة لتطبيق طريقة رسملة تكلفة القروض بدلا من اعتبار هذه التكلفة كنفقة جارية.

واذا أردنا تحليل سلوك هذه الوحدات التى طبقت التوصية رقم (٣٤) قبل موعدها، يجب أن نحدد أولا دالة هدف الادارة العليا حيث أنها "متخذ القرار" فى اختيار بدائل السياسات المحاسبية.

تعتبر الادارة العليا هى الوكيل عن المساهمين فى ادارة الوحدة الاقتصادية وذلك مقابل عائد ممثل فى مرتب شهرى وحوافز سنوية، ولقد نظمت التشريعات الاقتصادية هذه الحوافز وهى تشمل نوعين أولهما الحوافز النقدية Cash Bonus أونظام المشاركة فى الربح Profit- Sharing plans وثانيهما الحوافز الذى تمنح فى شكل أسهم، وبالنسبة للنوع الأول فان احتسابه يتم على أساس صافى الربح الذى يعتمد فى تحديده على الاستراتيجية المحاسبية التى تتبعها الادارة العليا للوحدة الاقتصادية، وهذه الاستراتيجية هى اتباع بدائل وطرق السياسات المحاسبية التى تؤدى الى تعظيم صافى الربح وذلك بعدة طرق أهمها رسملة بعض النفقات ومنها تكلفة القروض، فمن المعروف ـ كما سبق الذكر ـ أن اتباع رسملة تكلفة القروض يؤدي الى تعظيم صافى الربح وبالتالى يؤدى الى تعظيم الحوافز النقدية التى تحصل عليها الادارة العليا، أما بالنسبة للنوع الثانى من الحوافز فهى تعتمد على زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، فعند زيادة القيمة السوقية لسعر السهم تمنح الإدارة العليا حوافز فى شكل اسهم، ومن المعروف علميا أن هناك علاقة إيجابية بين الربحية والقيمة السوقية للسهم فى سوق رأس المال، وبالتالى فان اتباع الادارة العليا لبدائل وطرق السياسات المحاسبية التى تؤدى الى تعظيم صافى الربح سيؤدى الى حصول الادارة العليا على حوافز من كلا النوعين، وطبقا لهذا التفسير الايجابى يعتبر بعض الوحدات الاقتصادية الأمريكية تطبيق التوصية رقم (٣٤) فرصة ذهبية لأنها تلزم هذه الوحدات برسملة تكلفة القروض مما يؤدى الى تعظيم صافى الربح ويتفق مع دالة هدفها، ولذا فانها سارعت بتطبيق هذه التوصية قبل الموعد المحدد.

٨ ـ خلاصة البحث ونتائجه:

أثار صدور التوصية رقم (٣٤) الخاصة برسملة تكلفة القروض والتى أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مناقشات علمية بين المؤيدين حتى بين أعضاء

المجلس السبعة، ولقد تمت الموافقة على هذه الوصية بأغلبية غير مطلقة. ولقد ظهر اتجاه فى جمهورية مصر العربية للأخذ بما جاء فى هذه التوصية ، ولقد كان ذلك هو الدافع الرئيسى لهذا البحث.

ولقد انتهى هذا البحث الى النتائج العامة التالية:

أ ـ عدم اتفاق المحاسبين حول المقصود بالنفقات والتكاليف والمصروفات والخسائر والعلاقة بينهم، ولقد انعكس هذا حول اختلاف المحاسبين حول المعالجات المحاسبية لنفقات التمويل التى تشمل كل من تكلفة القروض وتكلفة رأس المال.

ب ـ اختلاف مفهوم"النفقات" عند المحاسبين والاقتصاديين، وبالتالى اختلافهم حول معالجتها.

جـ ـ اختلاف الرآى بين مستخدمي ومراجعى السياسات المحاسبية حول رسملة تكلفة القروض.

د ـ هناك معايير غير محدده للأصول التي تطبق عليها التوصية، والأصول التى لاتطبق عليها التوصية.

هـ ـ لم تلتزم التوصية بسياسة الافصاح الكامل بالنسبة لعنصر رسملة تكلفة القروض.

و ـ تؤدى هذه التوصية الى تعظيم صافى الربح ويترتب على ذلك أن المؤشرات المحاسبية والاقتصادية التى تقيس ربحية الوحدة الاقتصادية لاتمثل الواقع الاقتصادى، وبالتالى يجب أخذ هذه المؤشرات بالحذر عند استخدامها فى اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ز ـ تؤدى هذه التوصية الى بعض الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها ومنها:

ـ تعظيم صافى الربح نتيجة وجود أرباح وهمية وبالتالى عدم صلاحية المؤشرات المحاسبية والاقتصادية التى تقيس ربحية الوحدة الاقتصادية حيث أنها لاتمثل الواقع الاقتصادى.

ـ تدنية جودة صافى الربح الذى تؤدي بدوره الى تدنية رأس المال العينى.

- تعظيم الأصول الثابته التى تم اقتنائها عن طريق القروض والتسهيلات الأئتمانية حيث يتم إضافة تكلفة القروض الى هذه الأصول الثابتة.
- افساد عملية المقارنة سواء بين السنوات المالية لنفس الوحدة الاقتصادية أوبين الوحدات الاقتصادية المختلفة التى تعمل فى نفس القطاع.

هوامش البحث

1- American Institute of Accountants, **"Report of special commitee on interest in Relation to cost"**, sep 14, 1918, P. 110 (in AIA Year Book).

٢ ـ من المعروف أن الباحثين يحاولون منذ عشرات السنوات ايجاد أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات وذلك عن طريق استخدام أساس الاستحقاق.

٣ ـ يحتوى The Accountant's Index على حصر كامل لبحوث المحاسبة منذ بدء نشر البحوث

4- Guthrie, Edwin" Payment of Works", **The Accountant**, Feb. 1886.

5- Nicholson, Lee, "Interest should be inculded as part of the cost", **The Journal of Accountancy**, March 1913.

٦ ـ يعتبر كل من Modigliani و Miller من مؤسسى نظرية هيكل رأس المال الحديثة، وكذلك من مؤسس نظرية المنشأة الحديثة، وكان البحث الأول لهما فى هذا الموضوع مايلى:

- Modigliani, F. and Miller, M."The Cost of Capital, Corporate Finance, and the Theory of Investment", **The American Economic Review**, June, 1958.

٧ ـ هذه البيانات استخلصت من المرجع التالى:

- American Institute of Certified Public Accountants, **"Accounting Trends and Techniques"**, Thirty-Second Edition, 1978.

٨ ـ الأقسام الأول والثانى والثالث والرابع من هذا البحث هى الجذور التاريخية لمحاسبة نفقات التمويل وأهداف البحث ومنهج البحث وتنظيم البحث على التوالى.

٩ ـ دكتور حلمى محمود نمر، **"بحوث فى نظرية المحاسبة، دراسة تحليلية لطبيعة عمليات المشروع"**، دار النهضة العربية، ١٩٧١، صفحتى ٤٦، ٤٧.

10 - Kohler, Eric L. **"A Dictionary for Accountants"**. Second Ed., Prentice-Hall, N.J, 1957,P. 310.

١١ ـ دكتور محمد عادل الهامى، **"محاسبة التكاليف الفعلية: الأسس العلمية والعملية"**، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨، ص ٤٢.

١٢ ـ دكتور حلمى محمود نمر، **بحوث فى نظرية المحاسبة، دراسة تحليلية لطبيعة عمليات المشروع**"، دار النهضة العربية، ١٩٧١ صفحتى ٤٣، ٤٤.

١٣ـ وهيب مسيحه، "**الأسعار والنفقات**" بدون ناشر أو تاريخ ، صفحات من ١٤٦حتى ١٥٠.

14 - Anthony, Robert, " Let's account for Intersest ", in American Accounting Association, **Collected papers of the Annual Meeting**, Aug. 18-20, 1945, pp.268-271.

15 - Defliese, Philip, "What Makes Profts Look Obscene", **Business week**, August 4, 1974, P. 10-11.

16 -Arthur young & Company, "Response to the FASBS Discussion Memorandum on Accounting for Interest costs, **"Unpublished Letter**, April 19, 1978.

17 - Financial Accounting Standards Board, FASB Statement No 34, **"Capilalization of Interest Cost"**. FASB, October, 1979, P.10.

18 - Ibid, 11.

19 - Management Accounting Practices, NAA, "MAP Comments on Interest costs," **Management Accounting**, March, 1979.

20 - Mertin, Edward, "Something new in Accounting: Capitalization Interest," **Financial Executive**, May, 1980, PP. 24-34.

21- Deloitte Haskins & Sells, Response to the FASBS Proposed Statement, "Capitatalization of Interest Cost." **Unpublished Letter**, April 4, 1979.

22 - Arthur Young & Company, " Letter to the FASB on Certain Problems concerning FASB Statement No 34, **Unpublished Letter** , November 21, 1979.

23 - Deloitt Haskins & sells, op. cit., P.4.

24 - Bear Stearns, "Required Interest capitalization will Increase Earnings: Impact on 15 companies", **Accounting Issues**, Bear stearns, Nov. 27, 1979, pp.4-9.

25- Financial Accounting standards Board, FASBS Technical Bulletin 81-15, **"Offsetting Interest Cost to be Capitalized with Interest Income"**, FASB, No date.

26- Smith, Ralph and Imbieke, Leroy, "Accounting for Interest Cost, **"CPA Journal** , April 1980, P.32.

٢٧ ـ انظر على سبيل المثال:

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل، "تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمى: ١٩٢٦ ـ ١٩٨٦"، **التجارة والتمويل: المجلة العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا**، العدد الأول ـ السنة التاسعة، ١٩٨٩، من ص ٣٨ حتى ص ٤٧.

٢٨ ـ المرجع السابق، من ص ١٠٨ حتى ص ١١٤.

٢٩ ـ لقد ازداد أهمية استخدام" مجموع الأصول" كمقياس كمى لحجم الوحدات الاقتصادية، ولذا فانه يعتبر فى رأى الكثير من الباحثين المحدد الرئيسى للتنبؤ بالافلاس الاقتصادى، كما أن "مجموع الأصول" أو "مجموع الأصول الثابتة" يدخل كعنصر رئيسى فى كثير من المؤشرات المالية.

٣٠ ـ انظر على سبيل المثال:

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل" تحليل سلوك الإدارة العليا فى اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ـ جامعة الاسكندرية**، المجلد ٢٥ ـ العدد ٢ ـ ١٩٨٨.

31 - Bear-stearns, "Required Interest capitalization will Increase Earnings: Impact on 17 companies", Accounting Issues, **op.cit,** PP.4-9.

المصادر العلمية للبحث

أولا باللغة العربية:

- دكتور حلمى محمود نمر، "**بحوث فى نظرية المحاسبة، دراسة لطبيعة عمليات المشروع**" ، دار النهضة العربية، ١٩٧١.
- دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل، "**تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمى: ١٩٢٦ - ١٩٨٦**"، **التجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا**، العدد الأول - السنة التاسعة، ١٩٨٩.
- دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل، "تحليل سلوك الادارة العليا فى اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة" ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. جامعة الأسكندرية**، المجلد ٢٥ - العدد ٢ - ١٩٨٨.
- دكتور محمد عادل الهامى"**محاسبة التكاليف الفعلية: الأسس العلمية والعملية** "، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨.
- وهيب مسيحه، " **الأسعار والنفقات** " بدون ناشر أو تاريخ.

ثانيا - باللغة الأنجليزية:

- American Institute of accountants, **"Report of Special Committee on interest in relation to Cost"**, Sep, 14, 1918, P.110 (in AIA Year Book).
- American Institute of Certified Public **Accountants, "Accounting Trends and Techniques"**, Thirty-second Edition, 1978.
- Anthony, Robert, let's account for interest (In American Accounting association:) **Collected papers of the annual meeting, Aug. 18-20**, 1975, Fla., pp. 268-71.
- Arthur Young & Company," Response to the FASB's Discussion Memorandum on "Accounting for Interest costs", **unpublished Letter**, April 19, 1978.
- Arthur Young & Company, "letter to teh FASB on Certain problems Concerning FASB Statement No . 34,"**Unpublished Letter**, November 21, 1979.

- Bear Stearns, "Required interest capitalization will increase earnings: impact on 17 companies, **"Accounting Issues,** Bear stearns, Nov. 27, 1979, pp. 4-9.
- Defliese, philip, what makes profits look obscene, **Businesweek**, August, 4, 1975, pp. 10-11.
- Deloitte Haskins & sells, Response to the FASB's Proposed statement "capitalization of interest cost, **"Unpulished Letter**, April, 4, 1979.
- Financial Accounting standards Board, **"FASB Discussion Memorandum, An analysis related to accounting for interest cost"**, FASB, December 16, 1977.
- Financial Accounting standards Board, proposed statement of financial Accounting standards-**"Capitalization of interest cost"**, FASB, December 15, 1978.
- Financial Accounting standards Board, FASB Statement No. 34, **"Capitalization of interest Cost,"** FASB, October, 1979.
- Financial Accounting standards Board, **"FASB Technical Bulletin 81-15, Offestting Interest cost to be capitalized with interest Income"**, FASB, no date.
- Guthrie, Edwin, "Payment of Works", **The Accountants"**, Feb. 1886.
- Kohler, Eric L. **"A Dictionary for Accountants"**, Second Ed., Prentice-Hall, N.J, 1957, p.310.
- Management Accounting Pactices, NAA, "MAP Comments on Interest Cost", **Management Accounting**, March, 1979.
- Martin, Edward, "something new in accounting: capitalization interest", **Financial Executive**, May , 1980, pp.24-28.
- Modigliani, f.and Miller , M. "The cost of capital, corporate finance, and the Theory of Investment", **The American Economic Review**, June 1958.
- Nicholson, Lee, "Interest should be inculded as part of the cost, **"The Journal of Accountancy**, March, 1913, pp. 33 - 34.